فلسطين، وبدأت جيوش مصر الأردن سوريا لبنان العراق السعودية واليمن وهي جيوش ضعيفة وغير مؤهلة بالتوجه إلى فلسطين، وكانت كتيبة للإخوان المسلمين بقيادة محمود لبيب وإمارة محمد فرغلي قد سبقت الجيوش العربية لفلسطين، ولحق مجاهدون آخرون من دول عربية مجاورة لفلسطين، سوريا الأردن والعراق وانضم اليهم أيضاً إخوان من فلسطين، إلا أن حرب ألـــ ٤٨ في معركتها الأولى والثانية نتج عنها احتلال ٧٨٪ من أراضي فلسطين ووقِعت اتفاقيات رودس بين مصر والأردن ولبنان وسوريا ودولة الكيان اقرت بوجوده على أرض عربية.

واستباح الصهاينة فلسطين وبدأ تنفيذ مشروعهم الإحلال الاستيطاني الإرهابي القائم على التطهير العرقي عبر جرائم ارتكبت ضد الإنسانية فسيطر الصهاينة على المدن والقرى العربية الفلسطينية بكل مقدراتها وعقاراتها وخيراتها ومحتوياتها، وهجّروا حوال ٧٥٠ ألف فلسطيني خارج أراضيهم وبدأ الكيان الصهيوني يرتب أوراقه وأوضاعه، وبدأت مواجهة جديدة من نوع جديد، مواجهة الإرادات وفرض الأمر الواقع، كيان منظم تقوده قيادة فذة منتخبة أمام كيانات هزيلة فوضوية تقودها عصابات فاسدة مجرمة تقدم مصلحتها على مصلحة من تحكم من شعوب مسحوقة مقهورة مهزومة.

***

٤- تجربة الصهاينة التنموية من بداية إعلان دولة الكيان حتى العام (٢٠١٢): «الحروب نموذج»

١,٤ مقدمة:

منذ إعلان دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين والكيان يحاول جاهداً تطوير مرافقه المختلفة بشتى الوسائل والسبل، وقاد هذه التنمية والتطوير كفاءات تم إعدادها بشكل منظم ومسبق، فقد ركز المتخصصون في الكيان على المنتوج العام للدولة ومعدلات النمو الاقتصادي، كذلك استغلوا جيداً السيطرة اليهودية على رأس المال العالمي بجذب استثمارات ضخمة وإستراتيجية من مختلف دول العالم حتى العربية التي لا تقيم علاقات مع دولة الكيان – استثمار غير مُعلن – حيث قابل فلسطينيون[1]صدفة مستشارين اقتصاديين لرؤساء دول خليجية لدى الكيان نهاية سبعينات القرن الماضي، كذلك اهتم الصهاينة بالأيدي العاملة خاصة المؤهلة فنياً والتي تمتلك حرفية

(١) هؤلاء الفلسطينيون قالوا رواياتهم للباحث .

إبداعية، ورغم ذلك فقد مرت التنمية الاقتصادية لدى الكيان بمراحل كان فيها الصعود والهبوط والسبب دائماً هو الحروب، سواء التي شنها الصهاينة ضد العرب صعود، أو التي شنها العرب ضد الصهاينة هبوط كما سنرى لاحقاً.

فبعد حرب عام ١٩٤٨ شهد الكيان نظاماً تقشفياً حكومياً كاد يُنهي المشروع الصهيوني في مهده بدأ منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥١ أعقب هذا التقشف ركوداً استمر من العام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٤ حين بدأت موجات الهجرة بالوصول للكيان بما يحمله المهاجرون الجدد من امكانيات وبما فرضته الصهيونية على الدولة الألمانية من تعويض عن ما عرف بالمحرقة اليهودية والتي حسنت مع بعض المنح الأمريكية من وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات لدى دولة الكيان كذلك أعتمد الكيان على تقليل الواردات ورفع الصادرات وتقليص حاد في المصاريف العامة وخاصة ما يتعلق بالأمن الذي كان يستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل القومي.

كل هذه المظاهر وما تبعها من تحضيرات عدوانية ضد مصر في عدوان أكتوبر ١٩٥٦ والذي تحملت أعباءه العسكرية كل من حليفتا الكيان في حينه بريطانيا وفرنسا، فإن فترة نمو وازدهار عاشتها الدولة الصهيونية منذ العام ١٩٥٥ حتى العام ١٩٦٥، أعقب هذه الفترة فترة ركود اقتصادي كانت الأخطر على الدولة الصهيونية حيث تم الانتهاء

من بناء مشاريع استراتيجية لدى دولة الكيان كان من أبرزها: انتهاء بناء ميناء بحري على شاطئ مدينة اسدود الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ والذي يعتبر اليوم الميناء الثاني للكيان الصهيوني بعد ميناء حيفا، وكذلك تم الانتهاء من تنفيذ أكبر مشروع نقل مياه، حيث تم مد خط مياه من بحيرة طبرية شمالاً إلى صحراء النقب جنوباً وكذلك اكتملت المراحل الأخيرة من بناء مصنع البوتاس والفوسفور على شاطئ البحر الميت من الجانب العربي الفلسطيني.

انتهاء هذه المشاريع قلص فرعين هامين في الاقتصاد الإسرائيلي وهما البناء، والتشغيل، حيث ارتفعت البطالة لـ ١٥٪ مما أدى إلى ونزوح عدد كبير من المهاجرين اليهود خارج فلسطين وتقلصت الهجرة الوافدة إلى دولة الكيان، كل هذه التغيرات أدت إلى ضغط اقتصادي غير مسبوق على الطبقات الفقيرة خاصة تلك التي هاجرت إلى الكيان آملاً في حياة رغدة وكما كان يُقال إلى «بلاد السمن والعسل» فقد قدّم الكيان نفسه على أنه كيان جاذب ويعطي تسهيلات واسعة للمهاجرين الجدد تحديداً ، وهذا ما لم يراه الصهاينة خاصة الذين أتو من بلاد عربية وإسلامية.

٢,٤: المحطات الرئيسية للتنمية في دولة الكيان:

١. التنمية من ١٩٤٨ – ١٩٦٧.

٢. التنمية من ١٩٦٨ – ١٩٧٣.

٣. التنمية من ١٩٧٤ – ١٩٨٥.

٤. التنمية من ١٩٨٦ – ٢٠١٢.

١,٢,٤ التنمية من ١٩٤٨ – ١٩٦٧

١,١,٢,٤ المقدمة:

لعبت الهجرة الصهيونية وتنوعها دوراً بارزاً في رفد الكيان الوليد بكفاءات متنوعة جاءت من مختلف الدول الأوروبية المتقدمة إلى منطقة عربية عانت من التخلف بعد أن نهشتها الأنياب الصليبية بعد الحرب العالمية الأولى وما تمخض عنها من إنهاء دولة الخلافة الإسلامية واستباحة المنطقة. في هذه الحالة بلغ المشروع الصهيوني ذروته في فلسطين محفوفاً بالرعاية الأجنبية البريطانية تحديداً ومن خلفها الفرنسية والأمريكية الخجولة في فك مبدأ مونرو الانغلاقي وبداية دخولها العالم الخارجي وخاصة الإسلامي وبشكل أخص الوطن العربي ممثلاً بقضية المركزية فلسطين.

٢,١,٢,٤ الكيبوتس:

الصهاينة بقيادة «دفيد بن غوريون» قرروا ممارسة الصهيونية العملية، صهيونية فرض الأمر الواقع تحديداً، فكانت مظاهرها تتجلى في ما عُرف في حينه بـ «الكيبوتس» و «الموشاف».

أما الكيبوتس فقد لعب دوراً محورياً في تجسيد روح الصهيونية وتطبيقها على أرض الواقع «والكيبوتس» كلمة عبرية معناها «الجماعة» وتعني كلمة كيبوتس مستوطنة جماعية صهيونية صرفة يتراوح سكانها من ٣٠ – ١٥٠٠ شخص يمارسون حياتهم على قطعة مغلقة من الأرض تتراوح مساحتها ما بين ٢٠ دونم إلى ٢٠٠٠ دونم (الدونم ١٠٠٠ متر مربع). ويتطلعون إلى المثالية التي تحقق الحلم الصهيوني من خلال بناء نموذج مصغر للمجتمع الذي يجب أن يكون مستقبلاً والذي يخلق الإنسان اليهودي الجديد ليشكل جيش الطليعة في تجسيد الصهيونية عملياً، ويعتبر اختيار موقعه الجغرافي (فلسطين) واحداً من أسباب النهوض بالصهيونية وهو مجتمع يعمل اليهود فيه بأنفسهم ويحقق كل منهم ذاته من خلال هذه الالتزامات». (البطة ٢٠٠٧، ص٢)

وفي ذلك يقول السرخي أيضاً: «أن الكيبوتس نجح في خدمة أهداف الحركة الصهيونية وساهم عملياً في بناء الدولة العبرية في كافة المجالات، كما هو الحال قبل قيامها، ولعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها. ونجح الكيبوتس – بامتياز – برعاية الحركة الصهيونية ومؤسساتها المختلفة كالمنظمة اليهودية العالمية، الهستدروت «نقابة العمال العامة»، والأحزاب العمالية «كتلة العمل، وحدة العمل، مباي»، ودائرة أراضي إسرائيل «الكيرن كييمت»، وفيما بعد الحكومة ومؤسساتها. وبغض النظر عن كل الاعتبارات الموضوعية

التي تتعلق بكونه أحد المشاريع الاستيطانية الاحتلالية، إلا أنه أحد الظواهر المهمة التي تجدر دراستها لما لها من دور في حياة المجتمع والدولة اليهودية، وبما فيه من تجارب اقتصادية وفكرية واجتماعية، إلى كل الأسباب التي أدت إلى تراجع الحركة الكيبوتسية في إسرائيل مؤخراً» (السرخي، ٢٠٠٨، ص١٨،١٧)

ورغم أن الكيوتس مر بأزمات متعددة إلا أنه تجاوزها مرحلياً وفي ذلك يقول السرخي أيضاً: «مرت الكيبوتسات بأزمات مالية عديدة منذ نشأتها وإلى اليوم، ولكن أياً من الأزمات لم تقف حائلاً دون تطورها في كافة المجالات والأفرع الاقتصادية لأن الكيبوتس انطلق أساساً من مبدأ التمسك بالأفضل مقابل ما هو عادي، وهذا يعني أن الكيبوتس في أي من مستوياته الحياتية والاقتصادية، وفي المجالات الأخرى ذات العلاقة بالطائفة الكيبوتسية، عملياً كان في مستوى سائر فئات المجتمع اليهودي، هذه الفئات التي تعايش قضايا وأزمات عديدة المجتمعات الأخرى». (السرخي ٢٠٠٨، ص٦٦)

ولكن هذه الأزمات المالية تحديداً التي لاحقت الحركة الكيبوتسية وصلت أوجها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث أن جُل العاملين في هذه المؤسسة هم جنود في الجيش الصهيوني بل أن معظم قادة الجيش الصهيوني هم من أبناء الكيبوتسات نساءً ورجالاً وبالتالي فبعد الخسائر التي لم يعتادوها في الحروب السابقة، تآكل المجتمع الكيبوتسي وانكشفت هشاشته

وعدم قدرته على مواجهات التحديات وفي ذلك يقول السرخي: «تأثرت الكيبوتسات، شأنها في ذلك شأن باقي القطاعات، بالأجواء السياسية في إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٧٣، بحيث شهدت تراجعاً اقتصادياً ملحوظاً على خلفية استدعاء العمال إلى الجيش بموجب قانون الطوارئ، وسجل العام المذكور تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي الكيبوتسي بسبب ارتفاع اسعار النفط، وبدأت الأسعار ترتفع بوتيرة حادة ما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم مع بداية العام ١٩٨٠ ليزداد الوضع سوءاً بسبب حرب العام ١٩٨٢» (السرخي ٢٠٠٨، ص٧٤).

ورغم أن معظم الصهاينة الذين هاجروا إلى فلسطين قبل وبعد إعلان كيانهم فإن ١٥٪ فقط منهم من عاش في الكيبوتس أنف الذكر والموشاف وذلك سببه كما يقول جريس إلى: «الجهود الاستيطانية أخذت أشكالاً مختلفة: مستوطنات زراعية، قرى تعاونية (كيبوتسات) ومدن تطويرية، أقيمت جميعها على أراض عربية، وكحل لأزمات السكن الملحة قررت الحكومة توطين اليهود في المدن العربية التي هُجر منها سكانها العرب (مثل اللد، الرملة، عكا ويافا)، أو في الأحياء العربية في المدن المختلطة (مثل القدس، حيفا وصفد)، أو إقامة مدن تطويرية جديدة على أنقاض مدن عربية قديمة (مثل: بيسان ويابنة[1])».

(١) مدينة يابنة الفلسطينية ٤٥كم شمال شرق غزة مسقط رأس الشهيد د. عبد العزيز الرنتيسي (الباحث).

(جريس ٢٠٠٥، ص١٧).

٣,١,٢,٤ الموشاف:

أما «الموشاف» فهو قُرى تعاونية تأخذ طابع الإنتاج الزراعي لتشجيع المستوطنين الصهاينة على اعتماد الزراعة لربطهم بالأرض التي صادروها من العرب الفلسطينيين، بعد أن كان الصهاينة يعتمدون على المهن التجارية والحرفية والمصرفية فقط، والموشاف رغم كونه تعاونية زراعية نموذجية إلا أنه يستند إلى المبادرة الفردية والأموال الخاصة للمستوطنين، ويتم تأطيرهم وتنظيمهم من قبل الدولة وربطهم بالمنظومة الاقتصادية الكاملة للكيان.

دور المرأة في عملية التنمية:

لعبت المرأة الصهيونية دوراً بارزاً وهاماً في بناء وتنمية المجتمع الصهيوني في كافة جوانبه ابتداءً بالعسكرية وانتهاءً بالزراعة، حيث لعبت المرأة في الموشاف «إلى جانب مسؤوليتها في البيت والمطبخ والاعتناء بالأطفال تقوم المرأة بتحضير العلف للماشية وجمع البيض وحلب البقر، وزراعة حديقة الخضار وقطف الثمار الناضجة عنها» (العابد ١٩٦٨، ص٦٧).

وحيث أن الموشاف هو وحدة جماعية وشخصية اعتبارية مستقلة، فتقوم إدارة الموشاف بالتعاقد مع الشركات الصهيونية الضخمة مثل شركة «تنوفا» والتي تعتبر اليوم بعد أكثر من ٩٠ عام على تأسيسها من

أكبر شركات تصنيع الألبان ومشتقاتها، تتعاقد معها لشراء منتجات الموشاف وأيضاً الكيبوتسات، وبعد بيع المحاصيل المختلفة تدفع «تنوفا» وغيرها من الشركات المتعاقدة للقرية ككل حيث توزع إدارة الموشاف المبالغ المحصلة على المزارعين كل حسب نوعية وكمية بضاعته التي سلمها لمحطات التجميع داخل الموشاف ولتخفيف الأعباء على المزارع داخل الموشاف، فالمزارع لا تكون له أي علاقة بعملية التسويق بعد تسليمها للمحطة، حيث تعتمد إدارة الموشاف على التخصص والتفرغ، لكي يُبدع كل قطاع في عمله!؟

ونموذج الموشاف في التنمية يمكن استنساخه وتطويره، نظراً للإمكانيات الضخمة التي تمتلكها الأمة العربية، لكن التجربة في الموشاف الصهيوني لها أشكال مختلفة كما يقول العابد ففي: «الخدمات الإنتاجية: تستند الزراعة الحديثة على مجموعة من الخدمات الإنتاجية كمد المياه والكهرباء وتحضير علف للحيوانات، وتقديم بعض المعدات الزراعية الثقيلة، وعمليات تفقيس البيض والتلقيح ومكافحة الأمراض المختلفة والآفات الزراعية، والتوجيه الفني إلخ.. وتقدم هذه الخدمات في الموشاف على أساس جماعي وتحت مسؤولية القرية بأسرها وفي هذا أهمية بالغة تعود بالربح على الموشاف، خاصة اذا اخذنا الاعتبارات التالية في حسابنا:

١. تقدم جميع الخدمات الإنتاجية إلى المستوطن بأقل سعر ممكن

حيث أنه ليس هناك مجال للمضاربة من أي نوع كان نظراً للملكية الجماعية.

٢. أن نوعية الخدمات المقدمة عالية جداً وخاصة فيما يتعلق بعلف الحيوانات والمعدات الثقيلة والإرشاد الفني.

٣. يستطيع كل عضو في الموشاف الاطمئنان بأنه سيستطيع الحصول على الخدمة المطلوبة في الوقت المناسب وفي هذا أهمية بالغة نظراً للطبيعة الموسمية للعمل الزراعي. (العابد ١٩٦٨، ص٧٨،٧٩)

وكذلك في موضوع تأهيل المزارع وتبنيه في خطواته الأولى حيث كان الصهاينة يعمدون إلى:

التمويل والأرض:

تقدم دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية من ميزانيتها قرضاً إلى كل عضو في الموشاف يشتمل على ما يأتي: بيت من غرفة أو غرفتين ومطبخ والمنافع. ومصمم بشكل يسمح بتوسيعه فيما بعد، ويتسلم العضو أيضا، زريبة للبقر أو للدجاج، والمعدات اللازمة للري، ومحراثاً، وآلة لاقتلاع الحشائش الضارة، ورفشاً لتمهيد الأرض، وآلة لرش البذار، وبقرة حلوباً و ٢٠٠ دجاجة. وتبلغ القيمة الإجمالية الاسمية لهذا القرض حوالي ٢٦,٠٠٠ دولار. (العابد ١٩٦٨، ص٩٠).

٤,١,٢,٤ الخلاصة:

وتهتم وزارة الزراعة الصهيونية وكل المؤسسات الزراعية الأخرى، مثل دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية بتأهيل عمال الكيبوتسات والموشافيم لكي يكونوا مبدعين ومحترفين، فيرسل على الأقل مدرب متخصص لكل تجمع زراعي (قرية زراعية) يُعلمهم فنون الزراعة الحديثة والري، واستطلاع الأراضي، وتنظيم العمل بل وتقديم النصح لربات البيوت حيث يتوزع في كثير من الأحيان ثلاث متخصصين بتخصصات مختلفة في كل قرية وأحياناً متخصص واحد ذو مهارات متعددة.

***

٢,٢,٤ التنمية من ١٩٦٨ – ١٩٧٣

١,٢,٢,٤ المقدمة:

لقد لعبت حرب ١٩٥٦ التي شنها الكيان الصهيوني مع بريطانيا وفرنسا على مصر ونتائجها دوراً هاماً في نمو سريع وازدهار مكثف للاقتصاد الصهيوني فقد ازدادت ثقة المستثمرين في قوة الكيان ووظفت «إسرائيل» ماكينتها الإعلامية العالمية لجذب أكبر عدد ممكن من هؤلاء المستثمرين وما يُعرف صهيونياً وحصرياً بـ استيراد الأموال من الخارج، كل هذا أدى إلى نمو اقتصادي وصل إلى ١٠٪ في الناتج القومي، و٥٪ للفرد الواحد وهي نسبة فاقت مثيلاتها في الولايات المتحدة وأوروبا تكررت حالة الازدهار الاقتصادي للكيان الصهيوني للمرة الثانية بعد حرب ١٩٦٧ حيث احتل الصهاينة مساحة تزيد أربع مرات على المساحة التي احتلوها في حرب العام ١٩٤٨، فتم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة (باقي فلسطين) وشبه جزيرة سيناء والجولان وسيطر الصهاينة على كل الثروات الطبيعية (النفط في سيناء، الأراضي، المياه والموارد الزراعية في الجولان) وكل الثروات السياحية واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في القدس والأراضي الفلسطينية هي العوامل الرئيسية لهذا التحول الاقتصادي الكبير» (جريس ٢٠٠٥، ص٢٥).

ولما كانت هناك تداعيات سلبية خارجية محدودة على العدوان الصهيوني على الأمة العربية والمتمثل في وقف فرنسا تزويد الكيان

بالسلاح حيث كانت المزود الرئيس للكيان، فإن تطوير الصناعات الأمنية الصهيونية كان سريع لدرجة أنه أصبح ينافس دول كثيرة سبقت الكيان في التصنيع الأمني والعسكري وأصبحت دولة الكيان من الدول الأولى في العالم في إنتاج وتصدير السلاح، وكذلك تغول الاستيطان فتم بناء مدن مثل مدينة «ياميت» شمال سيناء و مدن أخرى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

ومع تجدد الهجرة للكيان وتوسع الاستيطان وما يلزم ذلك من استثمارات وأيدي عاملة، فقد انتعشت كافة فروع (الاقتصاد الصهيوني/ بعد أضخم موجة بناء شهدها الكيان منذ تأسيسه، وعزز ذلك هجرة يهودية ضخمة أتت من دول الاتحاد السوفيتي بُعيد حرب حزيران ١٩٦٧ وكان من بينهم خبراء عززوا فروع اقتصادية مهمة في الكيان كالمعادن وخاصة صناعة وتجارة الماس والالكترونيات، وقيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بأن الكيان الصهيوني قد دبت فيه الروح من جديد بعد أن أصبح كيان يُراهن عليه من قبل الغرب وتُدفع له ميزانيات ضخمة، وتضخ فيه استثمارات آمنه، حيث أثبت الكيان الصهيوني للغرب (أمريكيا وأوروبا) أنه حليف يمكن الاعتماد عليه بعد أن هزم ثلاثة جيوش عربية.

***

٣,٢,٤ التنمية من ١٩٧٤ - ١٩٨٥

١,٣,٢,٤ المقدمة:

اعتاد الصهاينة في حروبهم السابقة ٤٨ – ٥٦ – ٦٧ أن يمتلكوا زمام المبادرة ويوجهوا الحرب بالطريقة التي تحقق لهم أقصى درجات المصالح محلياً وعالمياً، ولكن هذه المرة جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن الصهيونية فقد شنت كل من مصر وسوريا حرباً في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ جعلت الصهاينة يتخبطون لعشرة سنوات على الأقل تلت الحرب، حيث أن المجتمع الصهيوني الهش لا يتحمل ضربات مفاجئة حتى ولو كانت تكتيكية كما حصل في تلك الحرب .

٢,٣,٢,٤ تداعيات حرب العاشر من رمضان أكتوبر ٧٣ على الكيان الصهيوني:

لقد شكلت نتائج حرب العام ٧٣ هزة عميقة في المجتمع الصهيوني استمرت لسنوات طويلة، حيث فقد الكيان بريق السطوة والقوة التي كان يبتز من خلاله مواقف سياسية واستثمارات اقتصادية عالمية، فقد كشف الهجوم العربي (المصري السوري) ودول النفط ، هشاشة المجتمع الصهيوني والكيان ككل مما أدى إلى تراجع مذهل في قطاعات متعددة داخل دولة الكيان كان من أبرزها اندحار معدلات النمو في الاستثمار بعد أن فقدت ركائزها الثلاثة كنتيجة لهذه الحرب وهي، انتهاء مفعول المساعدات الخارجية، وتوقف المشاريع الضخمة

في البنى التحتية وتراجع البيروقراطية العقلانية التي كانت على الدوام تمنع بروز التشوهات الجزئية في الاقتصاد الصهيوني، وأدى ذلك في صور أخرى إلى انهيار العملة الصهيونية المتداولة (الليرة) وظل التخبط يلاحقها والانهيار يتبعه انهيار حتى استقرت على شكلها الحالي فيما عُرفت بـ (الشيكل الجديد) حيث شُطب صفرين من قيمة العملة.

وقد عُرفت الفترة التي تلت حرب أكتوبر ٧٣ بفترة الكساد والتضخم حيث عادلت الأضرار والخسائر الصهيونية مبلغاً ضخماً يوازي سنة انتاجية كاملة وفي ذلك يقول النقيب: «بدأت فترة الركود والتضخم في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب ١٩٧٣، إذ تراجع النمو بمعدلات عالية عن الفترة السابقة، حتى إنه بلغ الصفر في بعض السنوات، ولم يتجاوز طوال هذه الفترة ٣٪ سنوياً. وفي الوقت نفسه حدث تضخم مالي وارتفاع مستمر للأسعار، وعجز كبير في ميزانية الحكومة، وميزان المدفوعات التجاري. من المتعارف عليه في كثير من الدراسات السياسية والتقارير الصحافية أن ضخامة تكاليف حرب ١٩٧٣، وما أحدثته من ارتباك في النشاط الاقتصادي والارتفاع المفاجئ في أسعار النفط هما السببان الرئيسيان في الكساد، ولا شك في أن ارتفاع حجم الإنفاق العسكري، الذي بات يقتطع من الناتج القومي الإجمالي أكثر من ٣٠٪، أثر في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تأثير الارتفاع الهائل في أسعار النفط» (النقيب (٢٠١١)، ص٥٤٦).

وظل المجتمع الإسرائيلي يعاني من أثار الحرب، وبلغ ذروته عام ١٩٨٠ حيث وصلت درجة التضخم المالي إلى ١٠٠٪ في السنة ، وفشلت جميع المحاولات لمحاربة هذا التضخم وانهارت عام ١٩٨٣ أسهم البنوك وظل الوضع يتدهور حتى استعان الصهاينة بنخبة من الخبراء الاقتصاديين على مستوى العالم عام ١٩٨٥ لوضع خطة لوقف هذا الانهيار وهذا ما تم وسنراه في فصول لاحقة فيما عُرف بـ خطة الإشفاء.

٣,٣,٢,٤ البعد الاقتصادي لاتفاقية كامب ديفيد:

لعبت اتفاقية «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨ دوراً سلبياً على الأوضاع المصرية حيث ارتبط النظام المصري في حينه بالولايات المتحدة ارتباطاً وثيقاً وتناغم مع المشاريع والمصالح الأمريكية في المنطقة، وانعكس خروج مصر عن دورها كقائد للأمة إلى حالة من الضياع حيث انفرد العدو بترتب المنطقة وفق المخطط الصهيوني، ونتج عن هذه الاتفاقية علاقة كاملة بين العدو الصهيوني والنظام المصري، مما مكن الصهاينة للتدخل في دقائق المشهد المصري، وعن ذلك يقول سفير الكيان في القاهرة «ساسون».

«عند التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩ كانت الزراعة في مصر الفرع الرئيسي في الاقتصاد المصري: سواء من ناحية الناتج القومي ٣٠٪» وسواء من ناحية العمالة (٤٧٪) وسواء كمصدر

رئيسي لعائدات العملة الصعبة (٧٠٪) بما في ذلك الغزل والنسيج بالمقارنة بالزراعة في إسرائيل كانت الزراعة المصرية ضعيفة أساساً: على الرغم من أن المناطق الزراعية في مصر كانت خمسين ضعف المناطق الزراعية في إسرائيل وكذلك على الرغم من أن كمية المياه التي كانت مستخدمة للزراعة في مصر خمسة وأربعين ضعف الكمية المستخدمة في إسرائيل فإن الناتج الزراعي في إسرائيل كان أكبر ثلاثة أضعاف ونصف للفرد وكذلك عشرة أضعاف لمن يعمل بالزراعة واحد عشر ضعفاً للمتر المكعب من المياه بالمقارنة بمصر ورغم أنها متجاورتان فقد كان الفارق في الزراعة بارزاً تماماً: في إسرائيل كانت الزراعة متقدمة جداً، غنية بالمعرفة والتكنولوجيا ، بينما كانت الزراعة في مصر غنية بعوامل انتاج طبيعية وتقليدية وقد اتضح لي بعد ذلك، دون أدنى شك أنه حقاً كان أساس التحول السياسي التاريخي للرئيس السادات هو التطلع الشديد لاستعادة سيناء ولكن اتضح لي أيضاً بنفس الدرجة أن التطلع الثاني للسادات كان التخلص من ضائقة وأهوال الحروب وذلك لوضع عملية تنمية الدولة بما في ذلك الزراعة على رأس جدول الأولويات وبمعدل سريع، في عصر السلام والاستقرار الداخلي (ساسون ١٩٩٤، ص٢٤٢ ، ٢٤٣).

إن انعكاس العلاقات الاقتصادية لمصر من كامب ديفيد كانت بالدرجة مع دول الغرب أمريكا ودول أوروبا، ، حيث أن العلاقة

الاقتصادية بين مصر والكيان الصهيوني كانت متدنية ، فحسب البيانات الصهيونية، بلغ حجم التجارة المصرية الصهيونية عام ٢٠٠٧م نحو ٢٤٨ مليون دولار أي ٢ , ٠٪ من حجم تجارتها، وبلغت صادرات الصهاينة لمصر ١٥٤ مليون دولار بنسبة ٣ , ٠٪ من صادراتها، وواردتها من مصر ٤٤ مليون دولار بنسبة ٢ , ٠٪ من إجمالي واردتها.

وهذا يدلل على أن كامب ديفيد فُرضت على الشعب المصري في حدها الأدنى، لأنها رُفضت شعبياً حيث برهن الشعب المصري أن كرامته تتجاوز حالة التجويع التي فرضتها الأنظمة المتعاقبة ظناً منها أنها تركعه للقبول بالفتات.

وانتهت مرحلة القهر والحرمان ومصادرة الحريات بانفجار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي كنست كل المتاجرين والمتآمرين بمصر شعبها وأرضها ومستقبلها.

***

٤,٢,٤ التنمية من ١٩٨٦-٢٠١٢

١,٤,٢,٤ المقدمة

كان من تداعيات الحرب العالمية الأولى سقوط فلسطين تحت الانتداب البريطاني مع دول عربية أخرى تقاسمتها كل من بريطانيا وفرنسا فيما عُرف باتفاقية «سايكس بيكو» وذلك نسبة لـ «مارك سايكس» السياسي الإنجليزي المعروف و«جورج بيكو» سفير فرنسا في القاهرة.

وكان الاثنان من المولعين بالحركة الصهيونية، ولما كانت الحرب الكونية الثانية والتي بدأت من عام ١٩٣٩ وانتهت عام ١٩٤٥ قد تمخضت عن انتصار بريطانيا أيضاً بعد انتصارها الأول في الحرب الأولى، فإن بريطانيا سهلت عملية نقل ميراثها خاصة العسكري لقادة الحركة الصهيونية، حيث تكفلت بريطانيا بالمساعدة في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال:

أ - إعلان بلفور ٠٢ , ١١ , ١٩١٧.

ب - إعلان صك الانتداب الصادر عن عصبة الامم في تموز ١٩٢٢.

ج- التمهيد لقرار التقسيم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة في

١٩٤٧,١١,٢٩.

وبالتالي نجح رهان القيادة الصهيونية الفذة، التي نسجت علاقات مميزة مع صانعي القرار في الدول المنتصرة ، في المقابل كان العرب من خلال القيادة الفاشلة للشريف حسين يغرقون في الأوهام والوعود الشفهية الكاذبة من البريطانيين، فتجندوا معها ضد دولة الخلافة الإسلامية العثمانية وشتان بين قيادة متمرسة حددت أهدافها وآليات تحقيقها بدقة كما الغرب والكيان الصهيوني الآن ، وبين شخصيات لا تمتلك الحد الأدنى من مقومات القيادة وتسير بالأمة إلى إنفاق مظلمة لا يُرجى الانفكاك منها إلا بلطف من الله ومن ثم عودة قيادات الأمة الحقيقية.

فقيادة النبي محمد ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدين وقادة الأمة في عهودها المختلفة أحيت أمة لم تكن على الخارطة العالمية أصلاً، فالقيادة بعد التوكل على الله هي الأساس في صعود وسقوط الأمم.

٢,٢,٢,٤ خطة «الأشفاء الاقتصادي» الصهيونية:

شكلت نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ هزة عنيفة طالت كل مناحي الحياة في الكيان الصهيوني، إذ تراجع النمو بمعدلاته العالية ووصل إلى الصفر في بعض السنوات التي تلت الحرب، وظهر ارتباك كبير في النشاط الاقتصادي، وأدى الارتفاع المفاجئ والكبير في أسعار النفط العالمية إلى تفاقم حالة الركود والتضخم في الاقتصاد الإسرائيلي، ومع

استمرار الكساد والتضخم من أواسط السبعينات حتى أواسط الثمانينات استعانت «إسرائيل» بالولايات المتحدة لتجنب كارثة محدقة باقتصادها، فأمدتها أمريكا بـ مليار ونصف المليار دولار. وتألفت حكومة وحدة وطنية (حزب العمل – والليكود) تبنت برنامج إصلاح اقتصادي في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٨٥، واشتمل برنامج الإصلاح على ثلاث نقاط هي:

أ – خفض كبير في الإنفاق الحكومي.

ب– قبول الهستدروت (نقابة العمال) خفض أجور حقيقي للعمال

ج– قبول الشركات الرأسمالية الضخمة خفض الأرباح.

وأدى ذلك إلى تمكين الحكومة الصهيونية من تقليص دعم المواد الاستهلاكية، ودعم المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة واستطاع هذا البرنامج المعروف بـ (خطة الأشفاء) إعادة معدلات النمو العالية إلى سابق عهدها، واتبعت الحكومات الإسرائيلية بعد هذه الخطة أولوية «في سياساتها الاقتصادية تهدف في الدرجة الأولى إلى خلق مناخ يشجع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار والإنتاج والتجارة». (النقيب ٢٠١١، ص٥٥٠) .

٣,٢,٢,٤ تداعيات حربي لبنان وغزة على التنمية الصهيونية وانفجار الاحتجاجات الاجتماعية:

في تموز ٢٠٠٦ شن الجيش الصهيوني حرباً على لبنان هي الثانية

بعد الأولى في حزيران ١٩٨٢، واستمرت الحرب ٣٣ يوم تكبد فيها الصهاينة خسائر فادحة، وألقت الحرب بظلالها على الوضع الاقتصادي حيث يقول جريس: «أحدثت الحرب الإسرائيلية البشعة على لبنان أضراراً جمة، وخسائر اقتصادية فادحة على المستويين القطري والفردي الإسرائيلي، وقد يمتد تأثير هذه الخسائر على المدى البعيد، كما يحلل العديد من المراقبين والمحللين الاقتصاديين، وبدأت كل المؤسسات الاقتصادية الرسمية في إسرائيل بتقدير أولي لهذه الخسائر، في حين صدرت المعطيات الرسمية بالأساس من قبل بنك إسرائيل، وزارة المالية، وزارة الدفاع ودائرة الإحصاءات المركزية، فيما يلي تفصيل التأثيرات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على لبنان.

العنوان الرئيسي الذي صدر مباشرة بعد الإعلان عن وقف لإطلاق النار كان ما يلي: تكلفة الحرب الشاملة حوال ٢٤ مليار شيكل (الدولار= ٤ شيكل في ذلك الوقت)، والحكومة تبدأ بتنفيذ تقليص بميزانية الوزارات المختلفة، المصاريف الشاملة لجهاز الأمن بلغت حوالي ٧,٥ مليارد شيكل، ومن المتوقع أن يكون حجم النمو أقل من ٣,٨٪ بدلاً من ٥,٥٪ كما قدر سابقاً. (جريس، ٢٠٠٦، ص٥٥).

ورغم الخسائر الفادحة التي تكبدها العدو الصهيوني والذي كان يقوده حكومة هي الأولى لحزب جديد تشكل في ديسمبر ٢٠٠٥ وهو حزب «كاديما» إلا أن هذه الحكومة خاضت غمار حرب شاملة ثانية

وهي العدوان الصهيوني على غزة والذي استمر لـ ٢٣ يوم تكبد الصهاينة جراء عدوانهم على غزة خسائر اقتصادية فادحة صاحبها فشل ذريع بعدم تحقيق الاهداف التي وضعها الجيش الصهيوني لتحقيقها، ولهذا تعتبر هذه الحرب استمراراً لاستنزاف الميزانيات المدنية لمصلحة ميزانيات الجيش، حيث كلفت هذه الحرب ما يزيد على مليار وربع المليار دولار، فهذه الحرب جعلت أكثر من نصف مليون صهيوني في المدن والبلدات المحيطة بغزة والتي تُعرف بـ (غلاف غزة) وعلى رأسها مدن بئر السبع والمجدل (أشكلون) وأسدود تتوقف فيها الحياة تماماً بفعل قصفها بالصواريخ من قبل المقاومة في قطاع غزة. وبالتالي توقف عجلة النمو في جميع مناحي الحياة من بحث علمي وحياة اقتصادية واجتماعية. . ، توقف تام ولعل هذا الوضع هو الذي هيئ للاحتجاج الاجتماعي الذي انطلق نتيجة الأزمات الاقتصادية المتراكمة في دولة الكيان وفي ذلك يقول شلحت: «شكلت حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية التي شهدتها إسرائيل في صيف ٢٠١١ دافعاً قوياً لتأجيج جدل واسع بشأن تحسين الحالة المعيشية للطبقات الوسطى والفقيرة، عن طريق اعتماد عقد اجتماعي مغاير يتعلق بجوهر السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة التي تنتهجها الحكومة، وخصوصاً فيما يختص بتوزيع العبء الاقتصادي على الفئات الاجتماعية المتعددة، وتقليص الفجوات في المداخيل، ومحاربة أوضاع انعدام المساواة، وتحسين ظروف السكن

وجهازي الصحة والتربية والتعليم. (شلحت ٢٠١٢، ص٧).

وعلى الفور ونزولاً عند مطالب الجماهير الصهيونية فقد تشكلت لجنة مختصين عُرفت باسم لجنة «طراختنبرغ» أوصت بـ إصلاح ضريبي وحل مشكلة السكن، وغلاء المعيشة والتنافس الاقتصادي، حيث أولت اللجنة أهمية للعمل ضد المركزية في الاقتصاد، بضمنها المصارف والأسمنت والمواصلات والطاقة.

من ناحيتها أشارت صحيفة معاريف في استطلاع للرأي أجرته في ٢٩, ٠٣, ٢٠١٢ أن ٨٠٪ من المستطلعين أرائهم يؤيدون تجدد الاحتجاجات الاجتماعية حتى تُلبي الحكومة مطالبهم وكان على رأس المؤيدين شاؤل موفاز الذي فاز برئاسة حزب كاديما حيث قال في هآرتس بعد توليه رئاسة المعارضة إثر الانتخابات الداخلية لـ كاديما «**سأقود الاحتجاجات الاجتماعية في الصيف** القادم».

٤,٤,٢,٤ خلاصة:

يعتبر الكيان الصهيوني بطبيعة دوره الوظيفي كياناً ديناميكياً، وهو يعرف تماماً أن غمض عين وليس عيناه هو بداية لنهايته، لذلك نجد أن هذا الكيان يجند هنا ويخترق هناك، ويحاول الهيمنة على مقدرات الآخرين بالتلويح بالقوة تارة وبالمصالح الايجابية تارة أخرى، مجتمع صهيوني يُسخر إمكانياته بأقصى درجة ممكنة لإنجاح مشروعه ، فالناظر للكيان بعد حرب اكتوبر ٧٣ كان يعتقد أن الكيان سينهار ولكن

للأسف سرعان ما نفض قادة الكيان الغبار عن أنفسهم وظلوا في عمل دائم على مختلف الصعد الاقتصادية العسكرية السياسية الأمنية . . . وحتى النفسية والمعنوية ، ليرموا ما أصابهم من هزيمة في حرب ٧٣، على عكس العرب الذين تحكمهم دكتاتوريات متخلفة لا تجاري الزمن، لكن الأمل في مستقبل واعد للأمة ربما يحققه ربيعها المنطلق من عواصم بدأت تدب فيها الحياة من جديد من تونس إلى القاهرة إلى طرابلس والخير آت لا محالة.

***